القطاع الخاص أوفى بعهده.. وتفاؤل بالمرحلة المقبلة

البورصة تخفض رسوم اشتراك الشركات المدرجة

رسوم الاشتراك السنوية لجميع الشركات المدرجة

	القيمة السوقية في نهاية العام		نسبة الرسم من القيمة السوقية	أدنى رسم سنوي	أعلى رسم سنوي
	من	إلى			
الفئة 1	0	25,999,999	٪0,1000	10,000	20,000
الفئة 2	26,000,000	35,999,999	٪0,0850	20,000	30,000
الفئة 3	36,000,000	69,999,999	٪0,0750	30,000	50,000
الفئة 4	70,000,000	99,999,999	٪0,0650	50,000	70,000
الفئة 5	100,000,000	149,999,999	٪0,0550	70,000	90,000
الفئة 6	150,000,000	499,999,999	٪0,0450	90,000	110,000
الفئة 7	500,000,000	+	٪0,0350	110,000	125,000

رسوم التأخير
في حال تأخر الشركة عن سداد قيمة الاشتراك السنوي في الموعد المحدد تحتسب رسوم تأخير مقدارها 10٪ من إجمالي قيمة المبلغ.

■ تتراوح بين 10 آلاف دينار كحد أدنى و125 ألفاً كحد أعلى

■ أغلب الشركات ضمن الفئة الأولى.. و13 شركة ستدفع الرسوم الكبيرة

شريف حمدي

كشفت بورصة الكويت أمس عن تعديلات شملت رسوم الاشتراك السنوي لجميع الشركات المدرجة في الأسواق الـ 3، وتم تحديد الرسوم وفق 7 فئات.

وقال مصدر مسؤول في شركة البورصة لـ «الأنباء» ان أغلب الشركات الصغيرة والمتوسطة ستتراوح رسوم اشتراكاتها السنوية بين 10 و20 ألف دينار.

وأضاف المصدر ان عددا ليس بكبير من الشركات المدرجة ستكون رسوم اشتراكاتها السنوية من 20 الى 30 ألف دينار، لافتا الى ان الشركات كانت تدفع نحو 50 ألف دينار حتى 2019، وكانت هناك صعوبة في سداد هذه الرسوم من قبل بعض الشركات، واصفا القرار بأن فيه إنصافا للشركات من دفع تلك الرسوم العالية في السابق.

وأوضح المصدر ان قرابة 13 شركة هي التي ستدفع رسوما كبيرة، وأن قيمهم السوقية تمكنهم من دفع هذه الرسوم، وهي الشركات التي استفادت من ضخ الأموال الأجنبية بالبورصة، فضلا عن المكاسب المحققة من ارتفاعات البورصة.

وبذلك يكون القطاع الخاص أوفى بعهده فيما يتعلق بهذا الخصوص، حيث كان أول تصريحات مسؤولي شركة البورصة بعد إسناد مرفق السوق الى عهدة القطاع الخاص يتعلق بتخفيض رسوم الاشتراك السنوي للشركات المدرجة والتي كانت سببا في خروج بعض الشركات من السوق في السابق.

وسيشجع قرار تخفيض رسوم الاشتراك السنوي كثيرا من الشركات على الإدراج بالبورصة خلال الفترة المقبلة.

وبالعودة الى رسوم الاشتراك السنوية للشركات المدرجة فجاءت على النحو التالي:

● الفئة 1: وهي للشركات التي تقدر قيمتها السوقية في نهاية العام بأقل من 25,9 مليون دينار، ونسبة الرسوم هي 0,1000٪، وأدنى رسوم لها 10 آلاف دينار وأعلى رسوم 20 ألف دينار.

● الفئة 2: وتتراوح قيمها السوقية بين 26 و35,9 مليون دينار، ونسبة رسومها 0,0850٪، وأدنى رسوم لها 20 ألف دينار وأعلى رسوم 30 ألف دينار.

● الفئة 3: تتراوح قيمها السوقية بين 36 و69,9 مليون دينار، ونسبة الرسوم لهذه الشركات 0,750٪، وهي بين 30 ألف دينار كحد أدنى و50 ألف دينار كحد أعلى.

● الفئة 4: تتراوح قيمها السوقية بين 70 و99,9 مليون دينار، ونسبة رسومها 0,650٪، وأدنى رسوم لها 50 ألف دينار وأعلى رسوم 70 ألف دينار.

● الفئة 5: وهي الشركات التي تتراوح قيمها السوقية بين 100 و149,9 مليون دينار، ونسبة الرسوم المقررة لهذه الفئة 0,0550٪، وأدنى رسوم لها 70 ألف دينار وأعلى رسوم 90 ألف دينار.

● الفئة 6: تتراوح قيمها السوقية بين 150 و499,9 مليون دينار، ونسبة الرسوم لهذه الشركات 0,0450٪ وهي ما بين 90 ألف دينار كحد أدنى و110 آلاف كحد أعلى.

● الفئة 7: وهي للشركات التي تقدر قيمتها السوقية في نهاية العام بـ 500 مليون دينار فأكثر، ونسبة الرسوم هي 0,0350٪، وأدنى رسوم لهذه الفئة 110 آلاف دينار كحد أدنى و125 ألف دينار كحد أعلى.

وأوضحت البورصة انه في حال تأخر الشركة عن سداد قيمة الاشتراك السنوي في الموعد المحدد تحتسب رسوم تأخير نسبتها 10٪ من إجمالي قيمة المبلغ.

هذا، وقد أشادت المصادر بالنهج الجديد الذي تشهده البورصة في ظل إدارة القطاع الخاص، معربة عن تفاؤلها بالمرحلة المقبلة لإعادة بورصة الكويت الى مكانتها الطبيعية كأحد أكبر الأسواق الإقليمية.

وكان القرار السابق لشركة البورصة قبل انتقال إدارتها الى القطاع الخاص لحساب الاشتراكات السنوية بناء على متوسط قيمة التداول اليومي، قد لاقى رفضا واسعا بين الشركات المدرجة، بعدما تسبب في مضاعفة الرسوم لبعض الشركات نحو 10 مرات لتبلغ نحو 50 ألف دينار من دون مراعاة لظروف تعرض البعض للخسائر او تسجيلها تحسنا طفيفا في الأرباح عقب تعافيها جزئيا من تداعيات الأزمة المالية.

منذ بداية الشهر الجاري.. واستباقاً لترقية MSCI

1,8 مليار دينار مكاسب سوقية للبورصة

شريف حمدي

واصلت بورصة الكويت نشاطها الايجابي خلال تعاملات الأسبوع الماضي، وذلك للأسبوع الرابع على التوالي استكمالا لما تشهده البورصة منذ بداية الشهر الجاري.

وحققت القيمة السوقية مكاسب جديدة بنهاية تعاملات الأسبوع تقدر بـ 286 مليون دينار، وبذلك تكون بورصة الكويت حققت نحو 1,8 مليار دينار مكاسب خلال تعاملات ديسمبر الجاري بنسبة 5,5٪.

وجاء هذا الارتفاع اللافت في القيمة السوقية خلال تعاملات الشهر الجاري استباقا للترقية الرسمية لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة وما تلاها من جلسات، حيث سيترتب على هذه الترقية جذب تدفقات أجنبية تقدر بمليار دينار بما يعادل 3,3 مليارات دولار خلال مايو المقبل، وهو ما تفاعلت معه كل الأطراف المتعاملة بالسوق سواء صناديق استثمارية أو أفراد، من خلال استهداف الأسهم القيادية ذات القيم المرتفعة.

وأنهت القيمة السوقية تعاملات الأسبوع عند مستوى 36,123 مليار دينار ارتفاعا من 35,837 مليار دينار نهاية الاسبوع الماضي محققة 0,8٪ مكاسب إضافية.

ورغم استمرار ارتفاع مؤشرات السوق، إلا أن السيولة المتدفقة تراجعت خلال تعاملات الأسبوع بنسبة 12٪، إذ بلغت المحصلة الاجمالية 183 مليون دينار بمتوسط يومي 36,6 مليون دينار، تراجعا من 207 ملايين دينار بمتوسط يومي 41,5 مليون دينار الاسبوع الماضي.

ومن المتوقع أن تشهد البورصة نشاطا ملحوظا خلال الجلسات الثلاث المتبقية من العام الحالي، خاصة الجلسة الأخيرة التي عادة ما تشهد عمليات تداول على بعض الأسهم بهدف تجميل الميزانيات.

وأنهت تعاملات الاسبوع على ارتفاع أداء المؤشرات، وذلك على النحو التالي:

● ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,8٪ محققا مكاسب 49 نقطة ليصل الى 6244 نقطة من 6195 نقطة نهاية الأسبوع الماضي.

● حقق مؤشر السوق الأول مكاسب بنسبة 0,8٪، محققا 56 نقطة ليصل المؤشر الى 6926 نقطة ارتفاعا من 6870 نقطة.

● ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0,7٪ بتحقيق 35 نقطة ليصل المؤشر الى 4895 نقطة من 4860 نقطة.

يتجه صوب تسجيل أفضل أداء سنوي منذ 10 سنوات

17٪ أرباح الذهب منذ بداية 2019

رويترز: ارتفعت أسعار الذهب إلى أعلى مستوى في نحو شهرين خلال تعاملات أمس مع استمرار الضبابية بشأن توقيع اتفاق «المرحلة واحد» التجاري بين الصين والولايات المتحدة مما عزز الطلب على المعدن الذي يعتبر من أصول الملاذات الآمنة.

وارتفع الذهب في المعاملات الفورية 0,4٪ إلى 1504,08 دولارات للأوقية (الأونصة). وبلغت الأسعار أعلى مستوياتها منذ الخامس من نوفمبر عند 1505,32 دولارات للأوقية في وقت سابق من الجلسة.

وصعدت العقود الأميركية الآجلة للذهب 0,3٪ إلى 1509,20 دولارات للأوقية.

وربح الذهب نحو 17٪ منذ بداية العام ويتجه صوب تسجيل أفضل أداء سنوي منذ 2010، بفضل النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين المستمر منذ فترة طويلة وتأثيره على الاقتصاد العالمي.

واستمرت المخاوف بشأن النمو إذ أظهرت بيانات الاثنين الماضي أن الطلبيات الجديدة للسلع الرأسمالية المصنعة في الولايات المتحدة ارتفعت بالكاد في نوفمبر فيما انخفضت الشحنات، مما يشير إلى أن استثمارات الشركات ستظل تضغط على الأرجح على الاقتصاد في الربع الأخير من العام.

وتحظى المؤشرات الاقتصادية من الولايات المتحدة بمتابعة وثيقة لاستقاء مؤشرات بشأن المسار النقدي للبنك المركزي الأميركي في المستقبل. والذهب شديد التأثر بارتفاع أسعار الفائدة التي تزيد تكلفة الفرصة البديلة لحائزي المعدن الذي لا يدر عائدا.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، ارتفعت الفضة 0,8٪ إلى 17,93 دولارا للأوقية، بعد أن بلغت أعلى مستوياتها منذ الخامس من نوفمبر في وقت سابق من الجلسة عند 18,01 دولارا.

وزاد البلاتين بنحو 1٪ إلى 948,25 دولارا، بعد أن لامس أعلى مستوياته منذ الرابع من نوفمبر الماضي في وقت سابق من الجلسة عند 954,03 دولارا للأوقية، بينما صعد البلاديوم 0,3٪ إلى 1889,39 دولارا للأوقية.

هيئة الشراكة متعطشة للمضي قدماً في تنفيذ عدد من مشاريعها

«ميد»: الكويت تبالغ بممارسة الحذر في بعض المشروعات

محمود عيسى

ذكرت مجلة «ميد» إن رؤية الكويت 2035 تهدف الى القضاء على آثار انخفاض أسعار النفط من خلال الإصلاحات المالية العامة وتحفيز القطاعات غير النفطية وتنمية القطاع الخاص، علما أن نمو القطاعات غير النفطية قد تحسن بصورة كبيرة في 2019 ليصل الى 2,5٪، إلا أن وتيرة الإصلاحات والمشروعات المرتقبة والمقرر تنفيذها وفقا لنظام الشراكة بين القطاعين تحمل فرصا لقدر كبير من التحسن.

وقال التقرير إن التصدعات الاقتصادية في الكويت بدأت في الظهور بعد أن تعرضت الإصلاحات والمشاريع المهمة الى التأخير او التعطيل، وأصبحت المشكلة الكبرى التي تواجهها الكويت اليوم هي التنفيذ.

لكن هذه القضايا تعود مرة أخرى. فمنذ عام 2015، وعدت الحكومة بإجراء إصلاحات اقتصادية تهدف إلى خلق اقتصاد ديناميكي مشجع لإقامة نشاطات الأعمال. وقد أنشأت هيئة جديدة للإشراف على مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمضي في تنفيذ مشاريع البنية التحتية المدنية الكبرى، ولكن لسوء الطالع بالنسبة للمقاولين والشركات والاقتصاد بشكل عام، فان القليل جدا مما تعهدت به الحكومة قد بلغ مرحلة طرح المناقصة أو ترسيتها.

وقالت المجلة إنه قد يكون هناك العديد من الأسباب الجيدة لهذا الأمر، فعلى سبيل المثال قد تكون مهمة صياغة إطار مناسب لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في أي قطاع وفي أي دولة مهمة شاقة. فبالنسبة لمشروع أم الهيمان لمياه الصرف الصحي الموقع العام الماضي، لا يزال العمل جاريا لإنجاز التمويل المالي للمشروع بعد 12 شهرا.

ومن المهم بالتأكيد أن تتوخى الحكومات الحذر لدى توقيعها لمشاريع تنطوي على ضمانات والتزامات قد تستمر لعقود. ولكن ثمة دلائل متزايدة على أن الحكومة الكويتية، على الأقل في بعض الجوانب تبالغ بممارسة الحذر والتصرف على نحو يتسم بالإفراط.

ومضت «ميد» الى القول بأن سوق مشاريع البلاد انخفض باستمرار على أساس سنوي منذ عام 2015. وفي 2020، من المقرر أن ينجز العديد من مشروعات النفط النشطة الرئيسية، بما في ذلك مشروع الوقود النظيف الذي تبلغ تكلفته 12 مليار دولار، والمقرر أن يكتمل في أبريل، ومصفاة الزور التي ستعمل جزئيا في يونيو بتكلفة 16 مليار دولار. وإتمام هذه المشروعات سيترك فراغا في قطاع النفط، حيث لا توجد مشروعات معادلة لها قيد الطرح او التنفيذ لتشكل بديلا لهذه المشروعات التي يتم إنجازها.

من جانبها، تبدو هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين متعطشة للمضي قدما في تنفيذ العديد من مشاريعها، وتقدر البنوك الكويتية أيضا حاجة البلاد لمشاركة أكبر من قبل المؤسسات المالية المحلية في تمويل مشاريع الشراكة في البلاد، وتستكشف بشكل متزايد الإيجابيات التي ينطوي عليها الالتزام بتمويل مشروع محلي على المدى البعيد.

وختمت «ميد» بالقول إن الإنجاز من جانب الحكومة يعتبر عاملا أساسيا، وسواء أكانت العراقيل على مستوى وزاري أو برلماني أو أدنى منهما، فإن حاجة الكويت تتزايد لاتخاذ إجراء حكومي حاسم، والمضي قدما في التنفيذ إذا أرادت تحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية.

المستشار الكويتي

إعادة النظر في الرواتب ضرورة

د.عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تطوير إداري وموارد بشرية
Abumishari1@yahoo.com

اجتمعت لجنة الميزانيات البرلمانية وقررت ضرورة عمل دراسة شاملة للرواتب بحدها الأدنى والأعلى في الجهاز الحكومي لمعالجة التسرب الوظيفي، والمفروض العكس لمعالجة التضخم الوظيفي وهذا ليس السبب الوحيد لأن هناك تضخما في الباب الأول للمرتبات وهناك فروقات رواتب بين الجهات الحكومية وهذا غير العلاوات والبدلات والمكافآت والبونص السنوي والهدر المالي.

إن القيام بدراسة شاملة للرواتب للجهاز الحكومي ليس بشيء جديد وحل هذا كان المفروض منذ سنوات قبل استفحاله، حيث بدأت المشكلة منذ 2010 حين أقرت الحكومة زيادات رواتب وبدلات وعلاوت لبعض الجهات الحكومية نتيجة لمطالب نقابات الموظفين في هذه الجهات. كما خصصت جداول رواتب أعلى في هيئات ومؤسسات حكومية غير رواتب جدول الخدمة المدنية الذي ينطبق على الوزارات والجهات الحكومية ذات الميزانيات الملحقة.

كما ان هناك توصيات ودراسات اقترحت على الحكومة منذ سنوات بأن تتم إعادة النظر في الرواتب كل سنتين أو ثلاث عن طريق دراسة مسحية لرواتب سوق العمل محليا وخليجيا وهذه لم تتم وكذلك بأن تتم دراسة التضخم في أسعار المواد الاستهلاكية والخدمات وعكسها على بدل غلاء المعيشة والتي أقرت عام 2008 بمبلغ 120 دينارا شهريا وهذه لم تتم.

وحسب آخر إحصائية للتضخم في الكويت تبين أن هناك زيادة في الأسعار الاستهلاكية والخدمات بنسبة 1,5٪ والمفروض تنعكس على بدل غلاء المعيشة.

والمشكلة الحقيقية التأخر الحكومي في متابعة هذه الأمور وإقرارها وتتعطل عندما تتم احالتها الى مجلس الأمة، حيث كانت معروضة عليه منذ سنوات نتيجة لوجود استجوابات ومواضيع أخرى تهم بعض النواب. كما ان استقالات الحكومة أثرت في تأخير اتخاذ القرار والحيلولة دون تفاقم مشكلة الرواتب.

الحل الأمثل لهذه المشكلة أن يصدر قرار جريء من الحكومة ومجلس الأمة بأن تتم إعادة النظر في التعيين الحكومي عن طريق تعيين الخريجين الكويتيين حسب التخصصات الدراسية المطلوبة وحسب حاجة الجهة الحكومية دون تدخل وضغوط نيابية أو واسطة، وفي نفس الوقت التخصصات الأخرى غير المطلوبة تعرض عليها فرص وظيفية في القطاع الخاص مع تعديل قانون العمل في القطاع الأهلي ليضمن الاستقرار والأمان الوظيفي لهم. كما يجب إعادة النظر في سياسة الإحلال وتطبيقه وكذلك تطبيق البديل الاستراتيجي الذي أقرت الحكومة بأنه سيوفر لهم 10 مليارات دينار خلال 10 سنوات.